الملخص

التواصل الاجتماعي هو تبادل المحتوى الإعلامي والثقافي الذي يتميز بالطابع الشخصي، بين طرفين أو أكثر يعبر عن أحدهما بالمرسِل والآخر بالمستقبِل، فهي طرق جديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات،ومواقع التواصل الاجتماعي هي منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، والمسؤولية المدنية الناشئة عن الاستعمال الغير مشروع لوسائل الاتصال الاجتماعي قد تكون عقدية او تقصيرية ، وان مشكلة البحث تظهر في تحديد الاشخاص المسؤولين عن التعويض نتيجة الاستعمال الغير مشروع لوسائل الاتصال الاجتماعي ، فتثار هذه المسؤولية سواء في حالة اذا كان مرتكب العمل غير المشروع معروفاً من خلال البيانات المسجلة عبر الموقع الالكتروني، وفي تحديد اساس هذه المسؤولية سواء على اساس الخطأ واجب الاثبات ام على نظرية تحمل المخاطر ام الخطأ المفترض؟ ، وتناولنا البحث من خلال منهج البحث المقارن بين كل من القانون العراقي والقانون المصري والفرنسي، وتوصلنا الى جملة من النتائج منها ان وسائل التواصل الاجتماعي ذات طبيعة غير مادية يتعذر حصرها في اقليم دولة معينة أو في منطقة جغرافية محددة ، وان المبدأ العام هو عدم مسؤولية متعهد الايواء عن المعلومات المنشورة على شبكة الانترنت والتي تعهد بإيوائها ، ، كذلك فانه يكون مسؤولاً اذا ما ثبت علمهُ بالطابع غير المشروع للمعلومة وعدم اتخاذهِ الاجراءات اللازمة لسحب المعلومة غير المشروعة ، والصعوبة في تحديد المسؤولية التقصيرية الناشئة عن الاستعمال غير المشروع لوسائل التواصل الاجتماعي من خلال الطابع الفني المعقد لشبكة الانترنت ، واقترحنا على المشرع العراقي فرض الرقابة لمورد الخدمة على مواقع التواصل الاجتماعي ، و تشكيل هيئة تسمى الاتصالات وتقنية المعلومات تتولى تقديم الدعم والإسناد الفني للجهات الأمنية المختصة ، وامكانية الحكم بتصحيح الاوضاع التي نتجت عن المسؤولية التقصيرية الناشئة عن الاستعمال غير المشروع لوسائل التواصل الاجتماعي .